الفصل الأول

مدخل لعلم السياسة

- مفهوم السياسة العامة
- مفهوم علم السياسة
- النظام السياسى
- تصنيف النظم السياسية
- القوة القومية
- عناصر ومكونات القوة القومية
- أساليب استخدام القوة القومية
- القيود الموضوعة على القوة القومية
- توازن القوى
- أساليب توازن القوى
- العلاقات الدولية
- صنع السياسة الخارجية

مفهـــوم الســياســة العامـة

- يرى توماس داى أن السياسة هى ما تفعله ولا تفعله الحكومة،أما ديفيد ايستون فيستخدم الكلمة بمعنى التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل ،فالسياسة هى مجموعة القرارات التى تتخذها الدولة من اجل تحقيق أهداف محددة فى مجال ما [١].

- بمعنى أن السياسة بمثابة مرشد للقرارات الخاصة بمشكلة أو موقف معين فى حالة تواجد أكثر من بديل لمواجهة هذا الموقف حيث أن القرار اختيار أحد البدائل المطروحة للمواجهة.

- وتطبق هذه السياسة فى إطار نظام سياسى لا يقوم على فراغ وإنما فى بيئة تفرض قيودا وتهيىء فرصا للاختيار السياسى، فهناك ثمة اعتماد متبادل ما بين النظام والبيئة لذلك فان تشكيل وأداء النظام السياسى لا يمكن أن يتم بمعزل عن معرفة الأساس البيئي بعناصره الطبيعية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢].

- لذلك فإعلام كل دولة إنما يعبر عن فكر وفلسفة النظام السياسى أو الإيديولوجية **السياسية السائدة فيه ،بل أن نظريات الاتصال ذاتها تتحرك فى إطار الأنظمة السياسية المختلفة ،وتنتهج مبادئها وتنفذ تطبيقاتها وهى[٣]:

١ـ نظرية السلطة- Authoritarian Theory

٢ـ نظرية الحرية – Libertarian Theory

٣ـ نظرية المسئولية الاجتماعية Social Responsibility Theory

٤ـ نظرية الشيوعية Communist Theory

النظـــام الســـياســـى

عنـد النظـر إلى التعريـف بالنظـام الـسياسى ، يتـضح انـه تقليـديا كـان النظـام السياسى يفهم كمرادف لنظام الحكم وفقا لمفهوم المدرسة الدستورية التى سادت قبل الحرب العالمية الثانية والتـى فهمت النظـام الـسياسى علـى انـه المؤسـسات الـسياسية وبالـذات الحكوميـة الموجـودة فـى المجتمـع ، إلا أن هـذا المفهـوم تحـت تـأثير المدرسـة السلوكية الحديثة قد تغير وأصبح ينظر إليه على أساس انه مجموع التفاعلات السياسية والعلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية[٤].

ويرتبط النظام السياسى بمعايير القوى السياسية كالقوى التـى تـؤثر فـى صـنع القـرار ونظـم الملكيـة ودور المؤسـسات العـسكرية والجماعـات الأخـرى كالجماعـات ووسـائل الإعـلام، فالنظـام الـسياسى يـشتمل علـى الحكومـات والأحـزاب وجماعـات الضغط وجماعات المصالح وغيرها .

فيعرف ايستون النظام السياسى بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التى تتعلق بالتوزيع السلطوى للقيم وفى مقدمتها عملية تخصيص القـيم اى مـن يحـصل علـى مـاذا who gets what – ويـضلع النظـام الـسياسى هنـا بعمليـة التوزيـع وتنظيمـا بمـا يتخذه من قرارات ملزمة للجميع [٥].

فالنظـام الـسياسى هـو مجموعـة مـن التفـاعلات كـشبكة معقـدة مـن العلاقـات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم ؛ والـنظم الـسياسية بهـذا المعنـى ليست موضحة على خرائط فلا يوجد ضرورة تطابق بين النظام الـسياسى المـصري أو النظام السياسى الامريكى وبين حدود دولة مـصر أو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لان المفهوم هنا مختلف على النحو التالي :

١ـ أن مفهوم النظام الـسياسى يختلـف عـن مفهـوم الدولـة لان الأول لا يعـدو كونـه مفهوما أو مركبا تحليلا يستخدم لفهم الظاهرة السياسية أو لتحليلها فالنظـام لـيس

له وجود واقعي إلا فى الأذهان أو التصورات وان كان هذا لا ينفى أن الأغراض التى يضمنها الباحث صورته عن النظام لها وجود واقعي .

٢- يعتمد وجود النظام فقط على وجود نمط مستمر من العلاقات الإنسانية بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم وقدر من السيادة أو الاستقلال أو السلطة، فالباحث لا يستطيع أن يعين حدود إقليمية للنظام السياسى المصري أو للحزب **الوطني** الديمقراطى بينما يستطيع أن يعين حدود مصر ومراكزها وقراها بالنظر إلى الخرائط المتاحة.

خصائص النظام السياسى :

ويتميز النظام السياسى بثلاث خصائص :

١-التفاعل داخل النظام بين الوحدات والأعضاء سواء بشكل فردى أو جماعي ، مباشر و غير مباشر ، ثنائي أو متعدد **الأطراف** .

٢- يشترط قيام النظام على الاعتماد المتبادل بين هذه الوحدات بمعنى أن أفعال **طرف** ما تؤثر فى بقية الأطراف أو أن التغير فى وحدة ما يؤثر على باقي الوحدات

٣- كافة النظم السياسة تتجه نحو الحفاظ على الذات فكل نظام يبنى مؤسسات ويتبع ممارسات يقصد من ورائها أن يحافظ على وجوده وان يبقى عبر الزمن[٦].

ومن خلال هذه الخصائص الثلاث ، التفاعل والاعتماد المتبادل والحفاظ على الذات علاوة على عنصر القوة أو السلطة يمكن تكوين نظام سياسى ومن هنا يمكن تصور تعدد النظم السياسية فى داخل الدولة الواحدة .

فالنظام السياسى ليس الحكومة وإنما الحكومة هى جزء منه يرتبط بالدور الرسمى فى صنع وتنفيذ القرارات كإطار يتم فيه العمليات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإدارية للنظام السياسى، فهناك المؤسسات الغير حكومية التى تمثل جزء رئيسي من النظام السياسى مثل الأحزاب وجماعات المصالح وغيره.

العلاقة بين النظام السياسى والنظام الاجتماعي

لا ينفصل النظام السياسى عن البيئة التى يعيش فيها وإنما هو يتأثر ويؤثر فيها ويتفاعل مع بقية النظم المجتمعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والثقافية وهو يتفاعل أيضا مع البيئة الخارجية إقليميا وعالميا .

وقد سعى العديد من الباحثين لرصد عناصر ومكونات النظام السياسى من هذه الرؤية لقياس ارتباط النظام الاجتماعي فى تشكيل وصياغة النظام السياسى .. فلقد تحدث ابتر عن ثلاثة عناصر هى :

- التدرج الاجتماعي : بمعنى قياس معايير هذا التدرج والفئات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع الواحد ، سياسيا ، اقتصاديا، اجتماعيا ، دينيا، تعليميا...
- الحكومة: من حيث مسئوليتها فى الحفاظ على النظام السياسى من خلال عمليات صنع القرار ، ثم بناء هيكل المحاسبة والموافقة من خلال الأجهزة الرقابية واستطلاعات الراى المختلفة ، وكذلك بناء العقاب كأساليب للردع من مخالفة القوانين ، ثم بناء واستغلال وتوزيع الموارد ويدخل فى ذلك مسائل الضرائب وتقدير الدخول ونظم الرعاية الاجتماعية .

ويقسم البعض بين ثلاث أنواع من الحكومات: الحكومة البرلمانية والحكومة الرئاسية وحكومة الجمعية الوطنية، وان ظهرت بعض الحكومات الآن من الممكن المزج فيها بين أكثر من نوع مثل النظام الرئاسي البرلمانى الذى تتجلى فيه أهمية لرئيس الدولة وللحكومة بالإضافة إلى ثقل البرلمان الذى تكون الحكومة مسئولة إمامه(٧).

- الجماعات السياسية : يشير مفهوم الجماعات السياسية إلى كل ما يتعلق بجماعات الضغط والأحزاب والمصالح ومنظمات المجتمع المدنى .

أما صمويل بير فقد حدد هو الآخر نموذجا لنظام السياسى يقوم على أربعة محاور هى:

- نمط المصالح
- نمط القوة
- نمط السياسة
- نمط الثقافة السياسية [٨].

وان كانت معظم الاجتهادات السائدة فى تحليل ماهية النظم السياسية تركز على أن جوهر العملية السياسية تكمن فى التفاعل بين **الإطار** المجتمعى والمؤسسات الحكومية ، فالنظام السياسى هو مفهوم أوسع من الحكومة والتفاعلات السياسية تحدث بين النظام والبيئة داخليا وخارجيا من جهة وما بين المؤسسات السياسية من جهة أخرى لتكوين وتدعيم النظام السياسى.

تصنيف النظم السياسية

اجتهد الباحثون فى العلوم السياسية فى محاولة وضع تصنيفات محددة للنظم السياسية المختلفة فعلى الرغم من الاقتناع بان النظم السياسية هى فى تغير مستمر ، إلا أن عملية التصنيف فى حد ذاتها تفيد فى إظهار جوانب الاختلاف والاتفاق البارزة بين النظم السياسية المختلفة ، وتنوعت أنماط وأساليب تصنيفات النظم السياسية وفقا للعديد من المحاور :

١- عدد المشاركين فى الحكم :

وهو تقسيم كلاسيكى منذ عهد أرسطو يعتمد على عدد المشاركين فى الحكم : فرد (نظام ملكى) - أقلية (نظام ارستقراطى) - كثرة (نظام ديمقراطي) .

٢- مصدر الشرعية :

وتنقسم إلى ثلاثة نماذج :

- نموذج تقليدى : مصدر شرعية السلطة فيه هى العادات والتقاليد الموروثة.
- نموذج عقلانى ـ قانونى : وتستمد فيه السلطة شرعيتها من القانون .

- نموذج كاريزمي: وفيه يكون الزعيم صاحب الكاريزمية الخاصة والذى يحوز صفات غير عادة هو مصدر شرعية السلطة [٩].

٣- النظام الاقتصادى :

ويعد كارل ماركس واحد من رواد هذا النمط فى تقسيم النظم السياسية حيث يميز بين خمسة أنماط من النظم:

- نظام المشاع الذى لايفرق بين الملكية ولا الطبقات ويسوده المساواة بدون تمييز.
- نظام عبودى بين طبقتى السادة والعبيد.
- نظام اقطاعى قوامه نبلاء الأرض.
- نظام رأسمالي تسيطر فيه الطبقة الرأسمالية فى مواجهة الطبقة العمالية التى تعمل ولا تملك .
- النظام الشيوعى الذى يفترض تلاشى الملكية الخاصة والطبقات والصراع الطبقى والدولة[١٠].

٤- نظام الثنائيات المتقابلة :

ومن ابرز أنماط هذا التقسيم النظم الديمقراطية والدكتاتورية:

- النظام **الديمقراطى** : يتميز بوجود ضوابط على شاغلى المناصب السياسية وتعدد القوى السياسية كالأحزاب وجماعات المصالح ووجود معارضة سياسية منظمة وانتخابات حرة والحياد السياسى للجيش مع سيادة القانون .
- النظام الديكتاتوري : يتسم بغياب المعارضة المنظمة والصحافة الحرة واختفاء أو ضعف التشريعات ومؤسساتها وتركز السلطة فى يد فرد أو مجموعة صغيرة وقد يتدخل الجيش فى السياسة فى ظل غياب لحكم القانون .

٥- درجة التمايز البنائى والتخصص الوظيفى :

وقد فسر جابريل الموند هذا التقسيم على اعتبار انه يصنف النظم وفقا لدرجة التمايز البنائى والتخصصى الوظيفى من ناحية ومدى تجانس وعلمنة الثقافة السياسية من ناحية أخرى ويميز الموند بين أربع مجموعات من النظم السياسية

وهى : النظم الانجلو أمريكية – النظم قبل الصناعية – النظم الشمولية- النظم الاوروبيةالقارية {فرنسا- ايطاليا} [١١].

وان كان يوجه النقد لهذا النموذج على اعتبار انه لايشتمل على كافة الأنظمة السياسية المعاصرة مثل النظم القائمة فى الدول الاسكندنافية على سبيل المثال .

إلا أن الباحث برنارد كريك حاول احتواء بعض الانتقادات الموجهة لتصنيفات النظم السياسية فى عدم اشتمالها على كل التصنيفات فسعى من خلال مقياسه المتكامل تمييز الفروق بين ثلاث من اشهر النظم السياسية وهى : النظم الاوتوقراطية والجمهورية والشمولية وذلك باستخدام عدد من المعايير المختلفة كما رصدها فى الجدول التالي[١٢]:

تصنيف برنارد كريك للنظم السياسية

النظام / التصنيف	اتوقراطى	جمهورى	شمولى
الحفاظ على النظام	فرض رأى مجموعة بالقوة والإجبار	تواجد مصالح مختلفة فى بنية السلطة بالاختيار الحر.	فرض ايديولوجية تدعى بالشمول
دور الجماهير	الخضوع **والطاعة** السلبية	المشاركة **التطوعية**	حشد الجماهير خلف القيادة
المذهب الرسمى	الامتثال واجب والحكومة مقدسة	الامتثال **مطلوب** ومبرر على أسس نفعية	الامتثال ايديولوجى أو عقيدي
البنية الاجتماعية	**طبقية** جامدة لا حراك	**طبقة** وسطي كبيرة	تعتمد على الوظيفة أو الدور السياسى
النخبة السياسية	مغلقة وأرستقراطية	منفتحة واختيارها ديمقراطي	مجموعة حزبية صغيرة
التنظيم الاقتصادى	زراعى أو استخراجى للاكتفاء الذاتى	حر راسمالى أو مختلط حكومى راسمالى	مخطط وموجه مركزيا

القانون	ويرتبط بالمكانة الاجتماعية للافراد	العنف والتشريع ولا تمييز بين الأفراد	القانون يضعه منظرو الحزب المسيطر
الاتصال والأعلام	للشائعات منزلة والاتصال شفاهى	الصحافة حرة تتدفق بشكل متبادل من أعلى لأسفل	الدولة تسيطر على الإعلام
السياسة	يسمح معارضة غير علنية	المعارضة علنية وماطرة فى مؤسسات	لا يسمح بالتنافس أو المعارضة

إلا انه من خلال الرصد السابق لبعض محاولات الباحثين فى تعريف النظام السياسى أو وضع التصنيفات الشاملة له يتبقى القول بان أفضل تصنيف للنظام السياسى يظل هو الذى يبرز اكبر عدد ممكن من خصائص النظام اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وان حجم العافية والقوة فى اى نظم سياسى يتجلى فى حجم التفاعل والتشارك بين جميع عناصر هذا النظام من اجل صالح الأهداف العامة والسياسات العامة التى تسعى من خلالها الدولة لرسم وصياغة وضعها على الخريطة الوطنية والإقليمية والدولية.

القوة القومية National power

يقصد بمفهوم القوة القومية للدولة قدرتها علىالتاثير على الآخرين وكذلك **طريقة** تقدير الدولة لقوتها **وطريقة** تقدير الدول الأخرى لهذه القوة، وليست القوة **الوطنية** كمفهوم يقتصر فقط على القوة العسكرية وإنما يتبادر إلى الذهن أيضا عدد أخر من العناصر مثل العامل الجغرافى والإمكانية الاقتصادية والسكان بالإضافة إلى كفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية .

وان كان مفهوم القوة القومية هو مفهوم نسبى فعناصر القوة القومية ليست عناصر ثابتة وإنما هى عرضة للتغيير ويجب أن تراعى أيضا مقارنات الوزن النسبى للدول الأخرى لتستطيع كل دولة تقدير قوتها القومية [١٣].

عناصر ومقومات القوة القومية :

١- العامل الجغرافى :

عند الوقوف على العامل الجغرافى كعنصر من العناصر المكونة للقوة القومية للدولة ينبغى النظر إلى عدة اعتبارات منها: حجم الدولة ، الاتساع الجغرافى للدولة ، الطبيعة الطبوغرافية ، الموقع الجغرافى.

فواحد من عوامل انتصار الجيش السوفيتي فى الحرب العالمية الثانية على القوات النازية كان طبيعة الموقع الجغرافى للاراضى الروسية واتساعها والاعتبارات المناخية شديدة البرودة، كما كان واحد من أهم الصعوبات التى واجهت القوات الأمريكية فى حربها على أفغانستان (٢٠٠١/٢٠٠٢) صعوبة تضاريس الاراضى الأفغانية وتكوينها من عدد كبير من الكهوف الجبلية مما أعاق تقدم القوات الأمريكية فى إدارة المعركة عسكريا.

٢- الإمكانية الاقتصادية:

تعتبر واحدة من أهم المكونات للقوة **الوطنية** من خلال مدى الزيادة أو الندرة النسبية فى الموارد الطبيعية والكوادر الفنية، والتقدم التكنولوجي ، وكل هذه

العوامل تعد عنصرا من عناصر القوة القومية ، وان كان من الضروري ربط الإمكانية الاقتصادية بالتقدم الاقتصادى وما يرتبط به من خصائص بنائية واقتصادية وتقدم تكنولوجي وكوادر فنية .

٣- السـكان :

عند التعرض للعامل السكانى كعامل من عوامل بناء القوة القومية للدولة ينبغى أن يوضع فى الاعتبار المعادلة الثنائية ما بين الكم والكيف وهنا يرتبط التزايد فى عدد السكان بالخصائص الكيفية للسكان، فحينما يكون الكم على حساب الكيف تصبح الزيادة هنا كعامل عددى وليس نوعى من العوامل التى ربما قد تؤدى إلى تخلف الدول وليس رفعتها، وربما يمكن أن تستغل كوسيلة للتدخل الخارجى مثلما اعتمدت الدول الاستعمارية على أبناء المستعمرات فى الحصول على القوة البشرية التى تستخدمها فى بعض المجالات المدنية والحربية.

٤- الإمكانية العسكرية:

تعد مكونا هاما من مكونات القوة القومية للدولة من خلال ربطها بالتقدم التكنولوجي للدولة فى صناعة الأسلحة وخصائص الكوادر العسكرية، كما يرتبط بهذا أيضا قدرة الدولة على صناعة الأسلحة التقليدية والنووية ، فالقوى الكبرى تمتاز ضمن ما تمتاز به بإمكانيات امتلاك السلاح النووي ، وعلى هذا الأساس تشكل عناصر القوة **الوطنية** .

٥- كفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية:

وتثير هذه النقطة العديد من القضايا مثل **طبيعة** النظام السياسى وماهيته وحجم الديمقراطية فيه ومدى وجود تعددية حزبية وطرق صناعة القرار وحجم المشاركة السياسية .

كما يرتبط بهذا العنصر أيضا مدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية وقدرتها على ترجمة إمكانيات الدولة وتعبئتها بالشكل الصحيح من حيث مدى التحديث السياسى والاجتماعى وبث الروح المعنوية وتعضيدها .

أساليب استخدام القوة القومية :

فى ظل ما يشهده العالم الآن من تشكيل القطبية الأحادية، تنوعت الأساليب التى تتخذها دولة المركز فى سبيل استخدام قوتها القومية ، ونمت ما يسمى باستراتيجيات الارتباط الحديثة التى تسعى بها إلى تحقيق سيطرتها من خلال استخدام أكثر لأسلوب الحوافز الايجابية كوسيلة لتعديل سلوك النظم المناوئة لها بالإضافة إلى نسب اقل لسياسات العقوبات أو العنف أو استخدام القوة العسكرية بعد إن أثبتت سياسات الارتباط الخشن التكاليف الرهيبة لسياسات الجزاءات والعقوبات والقوة العسكرية [١٤].

إلا إن الأساليب التقليدية فى استخدام القوة القومية يظل لها أيضا تأثيرها فى إدارة الصراع السياسى وتتحدد ابرز هذه الأساليب فى:

أولا : أسلوب الإقناع :

بمعنى إن الدول المؤثرة قد تستخدم قوتها القومية من خلال استمالة الدول الأخرى الأقل قوة منها وترى إن أسلوب الإقناع هو الأفضل للحصول على أهدافها.

ثانيا:أسلوب تقديم الإغراءات:

يتمثل هذا الأسلوب فى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتنازلات الإقليمية ، وفيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية نجد إن دولة مثل الولايات المتحدة وألمانيا الغربية تلجا إلى أسلوب تقديم المساعدات الاقتصادية كوسيلة، كما إن أسلوب تقديم المساعدات العسكرية اوالتنازلات الإقليمية أو الاستقلال السياسى للمستعمرات كلها تعد وسائل وأنواع مختلفة من أسلوب تقديم الإغراءات .

ثالثا: أسلوب فرض العقوبات:

قد يدخل فى هذا الأسلوب نمط المقاطعة الاقتصادية أو الحصار البحرى وفرض قيود على الهجرة أو قيود على التجارة الخارجية مثل منع تصدير السلع الاستراتيجية وما شابه ذلك ، وان كانت الاستراتيجيات الحديثة تقلل الآن من فرص نجاح هذا الأسلوب على اعتبار إن العقوبات تسفر عن صعاب اقتصادية وربما تأثيرها

لا يكفى لفرض التغيير السياسى المطلوب كما قد تثير نتائج غير مقصودة مثل تقوية النظم البغيضة فى الدول التى تفرض فيها العقوبات وغيرها .

رابعا: أسلوب التهديد باستخدام القوة :

يأتي هذا الأسلوب كأسلوب يتوسط فرض العقوبات من جهة ومن جهة أخرى أسلوب استخدام القوة المسلحة، وقد يكون هذا التهديد ظاهرا أو مقنعا كالإنذار أو الطرق الدبلوماسية.

خامسا: أسلوب استخدام القوة المسلحة :

يعتبر من أقسى أنواع الأساليب وأكثرها تعقيدا وعنفا من أساليب استخدام القوة القومية فى العلاقات الدولية، وتلجأ إليه الدول مستخدمة قوتها القومية فى عناصرها المختلفة للحصول على مزايا إقليمية أو إسقاط نظام معين.

ومثلما تعرضت فاعلية أسلوب التعويضات للتساؤل، تعرضت للجدل أيضا حدود استخدام القوة العسكرية، رغم إنها ستظل أداة للسياسة الخارجية ولكن استخدامها مكلف وليس من المؤكد معرفة ما إذا كان سيحقق أهدافه آم لا [١٥] .

القيود الموضوعة على ممارسة القوة القومية :

ويتضح مما سبق إن الدولة ذات القوة القومية العالية فى سلم القوى الدولية قد تستخدم أساليبها المختلفة للتأثير على الدول الأقل قوة والحصول على أهداف وتحقيق سياسات معينة قد تكون فى بعض الأحيان مجحفة وظالمة للطرف الأقل، تسعى من خلالها الدولة الأقوى إلى استغلال قوتها فى الحصول على مبتغاها وتحقيق مزيد من السيطرة .

إلا إن النظام الدولى فى محاولة لتقييد هذه القوة المسيطرة بشكل عنيف بعض الأحيان والساعية نحو الهيمنة سعت إلى وضع عدد من القيود على ممارسة هذه القوة من أبرزها:

١-الأخلاقيات الدولية:

ومنها عدم اللجوء لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية واحترام حقوق الإنسان وحريات الأساسية وحق الدول فى تقرير مصيرها.

٢-الراى العام الدولى :

وهو الرأى العام الذى يتعدى الحواجز الدولية ويكون رأيا عاما قد يكون رسميا أو غير رسمي إلا انه يحمل اتفاق أراء مجموعات من البشر تنتمي إلى وحدات سياسية مختلفة.

وقد يصبح هذه الراى العام مؤثرا فى صنع القرار الداخلى والخارجي فى السياسات المختلفة وتشكيلها.

٣- القانون الدولى :

حيث يفرق القانون الدولى ما بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة أو غير المشروعة، وعليه فان صفحا ت كتب القانون الدولى تمتلىء بالعديد من المواثيق والمواد والبنود التى من شانها إن تجرم استخدام القوة القومية للدولة لأساليب العنف والبطش.

٤-السيادة القومية :

يعد هو أيضا عاملا من العوامل التى تقيد استخدام الدولة لقوتها القومية بأساليب غير شرعية ويفترض هذا المبدأ إن الدول تتساوى فى السيادة سواء كانت دول عظمى أو صغرى ، وان كان الواقع الفعلى يثبت انه كلما قل وزن الدولة قلت قدرتها على الحفاظ على سيادتها [١٦] .

ورغم وجود هذه القيود التى قد تحد من استخدام الدول لقوتها القومية على حساب الدول الأخرى الأقل وزنا وقوة على سلم القوى الدولية ، إلا إن هذه القيود تبقى مجرد اطر شكلية وحبر على ورق فلا توجد مؤسسات تجبر دول قوية على تنفيذ إحكام بعينيها أو الانصياع للراى العام الدولى أو مبادىء الأخلاقيات الدولية أو حتى مبدأ سيادة الدول .

وربما ما يحدث الآن على المستوى العربي وأحداث الحرب الانجلو أمريكية على العراق وقبله سياسة الكيل بمكيالين لصالح إسرائيل لهو خير شاهد يثبت مدى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها القومية بأساليب غير مقبولة من قبل المجتمع الدولى كله فى سبيل تحقيق أهدافها ومصالحها وسياستها.

تـــــوازن القـــــوى

كان مفهوم توازن القوى من المفاهيم الرئيسية التى تميز بها ميزان العلاقات الدولية خلال القرن ١٩، وكان توازن القوى متحركا بمعنى إن الحليف يمكن إن يتحول إلى عدو والعكس تبعا لخصائص المصالح ، وكان هناك قوتين عظميتين تحركان الإحداث وهى الاتحاد السوفيتي (سابقا) والولايات المتحدة الأمريكية ومعه ظهر مفهوم القطبية الثنائية وسيادة المعسكرين الشرقى والغربى ، إلا انه مع بداية التسعينات انهار الاتحاد السوفيتي السابق وتفكك على يد الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف من خلال حركتى البرويسترويكا والجلاسنوست أو المصارحة وإعادة البناء .

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تحول العالم من ثنائية الأقطاب إلى القطب الاحادى ومعه ظهرت الهيمنة الأمريكية على العالم بشكل متفرد لدرجة إن بعض الباحثين يعرفون مفهوم العولمة الحديثة بالأمركة Americanization دلالة على سيطرة القطب الامريكى فى إعادة تشكيل وصياغة العالم .

ورغم ما قد يفرضه هذه المشهد من توتر على مقدرات العالم وبالتحديد المنطقة العربية منه، إلا إن تاريخ العلاقات الدولية يثبت انه طالما بقى صراع فان مفهوم التوازن مفهوم متغير، فالتوازن ما يلبث إن يتحول إلى عدم توازن وهكذا بالعكس وتستمر ظاهرة التوازن وعدم التوازن وفقا **لإطراف** الصراع وكيفية إدارته.

الأساليب الشائعة فى إطار توازن وعدم توازن القوى فى منظومة العلاقات الدولية

١-أسلوب فرق تسد:

وهو أسلوب شائع فى العلاقات الدولية بإبقاء الدول المتنافسة فى حالة من التفكك والانقسام.

٢-أسلوب التعويضات:

وهو يستخدم كنوع من أنواع التسويات الخاصة بالتعويضات الإقليمية فعلى سبيل المثال قسمت بولندا ثلاث مرات خلال القرنين ١٨، ١٩ بين بروسيا وروسيا والنمسا كنوع من التسوية الخاصة بالتعويضات الإقليمية.

٣-أسلوب سياسة التسليح:

وهى تعكس سياسة نزع التسليح أو التسابق فى التسليح بين طرفين أو أكثر سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

٤-أسلوب المحالفات:

وهو أسلوب يعنى التكتل فى شكل ثنائي أو جماعي لتحقيق المفهوم الامنى أو ما يسمى أحيانا الأمن القومى أو الأمن الجماعى، ووفقا لهذا الأسلوب تم تكوين عدد من الأحلاف مثل حلف شمال الاطلنطى (الناتو) وحلف وارسو، وحلف بغداد.

٥-سياسة المناطق العازلة :

وهى تعنى إقامة كيان ضعيف نسبيا بين كيانين أقوى فمثلا اعتبرت أفغانستان منطقة عازلة بين الهند وروسيا، وبلجيكا منطقة عازلة بين فرنسا وألمانيا.

٦- سياسة التدخل :

بمعنى التدخل فى شكل عسكرى بزعم المحافظة على سياسة التوازن وهو فى جوهره يسعى إلى فرض مزيد من الهيمنة أو تكريس الوضع القائم ومقاومة اى أنظمة سياسية قد تراها الدول القوية مناوئة لها وتؤثر بأدائها على قوتها ومصالحها فى هذه الدول [١٧] .

ويتضح من الأساليب السابقة إنها أساليب أنتجتها أساسا الدول التى تتمتع بدرجة قوة عالية وثقل اكبر من غيرها ليس فى سبيل تحقيق قدر من التوازن وإنما نحو خلق مزيد من حالات عدم التوازن أوالتوازن لصالح كفتها هى ساعية إلى مزيد من الهيمنة والسيطرة .

العلاقات الدولية

فى ظل التطور العالمى الذى يشهده العالم الآن، يبرز مصطلح العلاقات الدولية فى إشارة إلى دراسة التأثيرات المختلفة على صناع السياسة الرئيسية وتحليل مجموعة العوامل التى تشمل الدولة وسياسات القوى والمنظمات والرؤى الاقتصادية وغيرها.

مفهوم العلاقات الدولية:

ويقصد بالعلاقات الدولية دراسة منهجية منظمة لتفاعلات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين والأدوات التى تستخدمها فى علاقاتها مع بعضها البعض وفى التأثير على المجتمع الدولى [١٨] .

ويرتبط بطبيعة العلاقات الدولية فى النظام العالمى المعاصر عدد من السمات أهمها:تعدد الفاعلين الدوليين على الساحة الدولية، وتغير مدلول القوى حيث تعد القوة العسكرية هى المفهوم التقليدي للقوة كذلك نما نوعا من الترابط الدولى وتناقص المسافات والاعتماد المتبادل بين الدول وبعضها فى الوقت ذاته والذى زادت فيه الصراعات والفوضى والرغبة فى فرض السيطرة والنفوذ على المراكز والدول الأقل نموا.

ومن شدة تعقد اتجاهات العلاقات الدولية صارت دراستها تتطلب التعامل مع مناهج ومداخل ووضعت لها نظريات خاصة مثل: نظرية النظم والتى فسرها مورتون كابلان Morton Kaplan بان النظام الدولى يتكون من ست نظم فرعية هى:

١- نظام توازن القوى.

٢- الثنائية.

٣- الفاعل العالمى.

٤- النظام الدولى.

٥- النظام الهرمى.

٦- نظام الفيتو اى حق الاعتراض.

وكذلك هناك نظرية التدرج الهرمى ثم نظرية القوة Power والتى تعتبر القوة هى المبدأ الرئيسي لفهم السياسة الواقعية،وهناك نظريات الصراع والتكامل والنظريات المعيارية Norms التى تصف السلوك الفردى أو سلوك الدول وفقا لمعايير وقواعد أخلاقية[١٩].

ونظرا لان هذه العلاقات ذات طبيعة دولية فكل اهتمامها هو دراسة كل ما يتصل بالجماعة الدولية سواء كانت وحدات هذه الجماعة الدولية دولا أو مجرد وحدات ،وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التى نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية إن مادة العلاقات الدولية تمتد لتشمل ثلاث فروع ولكنها متصلة وهى:

أ-السياسة الدولية:وتتعلق بالسياسات الخارجية للدول.

ب-التنظيم الدولى:ويشمل دراسة المنظمات الدولية والعالمية والإقليمية أو الفنية.

ج-القانون الدولى:ويشمل دراسة القواعد القانونية التى تنظم علاقات الدول ببعضها[٢٠].

حتى انه من الممكن تفسير ظاهرة الشركات عابرة القومية أوالشركات متعددة الجنسيات كنمط من أنماط التنظيمات الدولية أوالعلاقات الدولية... وهى فى ابسط تعريف لها:إنها الشركات التى لها استثمارات مباشرة فى عدد من الدول يحددها البعض بخمس شركات على الأقل ويكشف نشاطها عن العديد من المؤشرات الدولية؛ فعلى سبيل المثال:تشير إحصائيات إلى إن حجم مبيعات كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات الكبرى يزيد على اجمالى الدخل القومى لكل دولة من ثلاث وسبعين دولة أعضاء فى البنك الدولى[٢١].

السياسة الخارجية

- المقصود بالسياسة الخارجية إنها مجموعة الأفعال وردود الأفعال التى تقوم بها الدولة فى البيئة الدولية سعيا نحو تحقيق أهدافها وذلك فى إطار قيام الدولة بوظيفيتين رئيسيتين هما:

- إدارة الصراعات الدولية.
- تعبئة الموارد القومية.

ويمكن تعريف السياسة الخارجية فى دولة ما:بأنها تنظيم نشاط الدولة فى علاقاتها مع غيرها من الدول وقدم والتر ليبمان W.Lippman ما يكاد يكون معادلة تتكون منها السياسة الخارجية.حيث قال: إن السياسة الخارجية هى العمل على إيجاد توازن بين الالتزام الخارجى لدولة ما، والقوة التى يلزم تنفيذها هذا الالتزام[٢٢].

ويستمد بحث السياسة الخارجية أهميته من حقيقتين:

الأولى: إن السياسة الخارجية تعد مصدرا هاما من مصادر الشرعية للنظم السياسية فى كثير من الدول وهذا يعبر عن التداخل الشديد بين السياسيتين الخارجية والداخلية.

الثانية: السياسة الخارجية لدولة ما هى ردود أفعال للسياسة الدولية أو العلاقات الدولية التى هى تمثل مجموع السياسات الخارجية لأعضاء المجتمع الدولى.

فالسياسة الخارجية لدولة ما هى ردود أفعال للسياسة الدولية أوالعلاقات الدولية التى هى تمثل مجموع السياسات الخارجية لأعضاء المجتمع الدولى.

كما إن السياسة الخارجية،هى مزيج من مصالح أو تصورات عدة قد تكون مترابطة أو لاتكون.

ولقد درج المنشغلون بعلم السياسة الخارجية إن يتحدثوا عن **خطط** وأهداف **طويلة** المدى ، فعلى المسئولين عن صنع القرار إن يختاروا بين جملة خيارات بين عدد من الاستجابات والمبادرات مابين السياسة الدولية والمحلية .

ولعل اخطر مأخذ على عملية تكوين السياسة الخارجية هو رفضها فى بعض الأحيان تقبل حقيقة الظروف المتغيرة أو عدم القدرة على التعامل مع الأوضاع الجديدة عند التنبيه لها.

ويذكر انه قد تتعارض القرارات قصيرة المدى وأحيانا **طويلة** المدى مع السياسة الخارجية لدولة ما مع القيم الراسخة لهذه الدولة فمثلا انهالت الأسلحة الروسية على سوريا عقب الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، بالرغم من إن سوريا تناهض الشيوعية.

فمن الإنصاف فى واقع السياسة الخارجية القول أن: (صديق عدوى هو عدوى وعدو عدوى هو صديقى.) [٢٣] .

صـــناعة الســـياســـة الخـــارجـــية

ظواهر العلاقات الدولية ومن بينها عملية السياسة الخارجية Foreign Policy Processe هى ارتباطية تؤثر وتتأثر وتتفاعل مع المتغيرات الأخرى، فالسياسة الخارجية لاى دولة تدور حول تحقيق مجموعة من الأهداف فى مقدمتها: حماية الأمن القومى، النمو الاقتصادى، طلب القوة، الزهو العقائدي... إلى أخره.

ويمكن تحديد عناصر السياسة الخارجية فى :

- المصلحة الوطنية

- أهداف السياسة الخارجية

- برامج العمل والتى تنقسم إلى:

- أحلاف **وارتباطات**، مسائل عسكرية، مسائل اقتصادية، مسائل دبلوماسية ، دعاية واتصال .

وعنصر المصلحة الوطنية هو أهم عناصر السياسة الخارجية فكل العوامل هى مدخلات In Put من اجل مخرج اساسى Out Put وهو المصلحة الوطنية التى يحب إن تخدمها السياسة الداخلية والخارجية فى إن واحد،حيث إن السياسة الخارجية هى امتداد منطقى للسياسة الداخلية.

وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

وتتعدد الوسائل التى بمقتضاها تسعى اى دولة إلى تحقيق وتنفيذ **خططها** المختلفة فى السياسية الخارجية وتتحدد ابرز هذه الوسائل فيما يلي :

- سياسات القوى وميزان القوى.

- الدبلوماسية وإدارة الشئون الخارجية ويرتبط بذلك الفاعلون فى الدبلوماسية المعاصرة.

- الوسائل الاقتصادية مثل:الرقابة والحظر التجاري والتعريفات الجمركية والتأميم والتجميد والمساعدات.

- الوسائل العسكرية:مثل الإمكانيات الحربية والأحلاف العسكرية وحروب العصابات.

- الاتصال الدولى:والذى هو محصلة قوتين:قوته الذاتية، وقوة أخرى يستمدها من العوامل المتفاعلة معه[٢٤].

حيث يعد الاتصال الدولى وسيلة فعالة من وسائل السياسة الخارجية للدول إلى جانب الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ويسعى الاتصال الدولى إلى تحقيق أهداف السياسات الخارجية من خلال المؤسسات الاتصالية الموكل إليها ممارسة الاتصال الدولى وقيام البعثات الدبلوماسية بوظائف دعائية ،كما انه يتم من خلال وكالات الأنباء الدولية والإذاعات والتليفزيونات الدولية أيضا مما يعكس مدى الارتباط الوثيق الذى يربط بين خطط النظم السياسة فى الدولة على المستوى الداخلى والخارجي مع السياسات الإعلامية بهذه النظم وتطابقها أو تكاملها واعتمادها على النظم الإعلامية التى تقوم عليها.

مـــراجع الفصـــل الأول

1 –Thomas Dye, understanding public policy, prentice hall,1972,New Jersey,p:11

٢- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت،١٩٨٧،ص:٣٣.

٣-عبد المجيد شكرى ،فنون الراديو فى ضوء متغيرات العصر،طنطا للمهمات المكتبية،جمهورية مصر العربية،١٩٩٠،ص:٣٤.

٤- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق ،ص ص:٣٩-٤٢.

5 –David Easton, a framework for political analysis, prentice hall,1972,new jersey,P:57.

٦- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق ،ص ص:٣٩-٤٢.

٧- محمد على العوينى ،أصول العوم السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١، ص ص: ٥١-٥٣ .

8 –David Apter, some conceptual approaches to the study of modernization, prentice hall,1972,new jersey pp:25 -47.

9 –Max Weber, the theory of social and economic organization, oxford,london,1961,pp:324 -342.

10 –S.HOOK, towards the understanding of Carl Marx, new york,1973,p:35.

١١- كمال المنوفى، أصول النظم السياسية المقارنة، مرجع سابق ،ص ص:٣٩-٤٢.

12 –Branded crick, basic form of government, a sketch and a model ,Macmillan ,London, 1973, p:74.

١٣- محمد على العوينى ،أصول العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ص :١٨٤-١٨٩.

١٤ - ريتشارد هاس وميجان اوسوليفان (محرران) العسل والخل -الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية ،مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ،٢٠٠٢، ص ص:٣ -٢٤.

١٥ - نفس المرجع السابق ، ص ص:١٢٠ -١٢٣.

١٦ - حنان يوسف ، البرنامج النووى الاسرائيلى ، مجلة القدس ، مركز الاعلام العربي ، القاهرة ، عدد (٣٣) ،٢٠٠٣ ،ص ص: ١٧-٢٥.

17 – Robert Ross, china ,economic sanctions and American diplomacy, council on foreign relations press, new york,1998,pp:10 -34.

١٨- السيد عليوة،إدارة الصراعات الدولية،سلسلة الإلف كتاب ،عدد٥٥،الهيئة العامة للكتاب ،القاهرة،١٩٨٨،ص:١٣.

19 -groom. a.j., Mitchell, c,r ,international relations theory , a bibliography, francs printed ltd.,london,1978.

٢٠-بطرس بطرس غالى،محمود خيرى عيسى،المدخل فى علم السياسة،ط/٧ ،الانجلو،القاهرة،١٩٨٤،ص:٧.

٢١-حمدى حسن، الإعلان الدولى واقتصاديات وسائل الاتصال، دراسة فى تأثير العائدات العالمية الدولية فى سياسات وسائل الاتصال، مجلة البحوث الاتصالية، جامعة الأزهر، القاهرة، عدد:١٩٩٥،٣،ص:٣٨.

٢٢- حنان يوسف ، المعالجة الإخبارية للقضايا العربية فى شبكتي cnn و euro news رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١، صص : ٢٣١-٢٦٥.

٢٣- روبرت -كانتور،السياسة الدولية المعاصرة،ترجمة:د.احمد ظاهر،مركز الكتب الاردنى، الاردن، ١٩٨٩،ص.٤٠٩.

٢٤- محمد على العوينى،أصول العلوم السياسية، مرجع سابق ، ص:٢٠٥-٢١٠.